

الدور الوظيفي لـ «ليس» و «لا يكون»

في الدرس النحوي

الدكتور محمد ابراهيم خليفه شوشترى*

أستاذ مشارك بجامعة شهيد بهشتي

زهرا خدائي

خريجة جامعة شهيد بهشتي و ماجستير في اللغة العربية وآدابها

(٥٧-٧٢)

تاريخ الاستلام: ٩٠/٠١/١٧؛ تاريخ القبول: ٩٠/٤/٢١

الملخص

تُستعمل كلمتا (ليس) و (لا يكون) في اللغة العربية بصور مختلفة، و مازال بعضها غير معروف عند كثير من الباحثين. فمن الأمثلة على ذلك، استعمال (ليس) فعلاً تاماً متصرفاً موجباً، و مثل هذه الظاهرة اللغوية جديدة بالبحث والدراسة. و قد اهتمت هذه المقالة ببيان هذه الاستعمالات، و تقديمها للباحثين تقديماً ميسراً؛ و توصلت إلى أنّ (ليس) تأتي على خمسة أنواع: فعل تام متصرف موجب، و فعل ناقص، و أداة استثناء، و حرف عطف، و حرف نفي؛ وأنّ (لا يكون) على نوعين: فعل متصرف، و أداة استثناء.

الكلمات الدليلية: ليس، لا يكون، فعل ناقص، أداة استثناء.

* E-mail: m-khalifeh@sbu.ac.ir

المقدمة

إنَّ من أهمِّ وظائف الباحث المحقق اختيار الأساليب والأدوات (أسماء وأفعالاً و حروفاً) التي تؤدِّي أكثر من دور وظيفيٍّ في الدرس النحوي؛ ليزيل بدارسته الغبار عنها، و يجمع أشتاتها، و يخضعها للدرس والمناقشة العلمية المحايدة. و قد استعرضت هذه المقالةُ التوظيفاتِ المختلفة والمتباينة لكلمتي (ليس) و(لا يكون)، على أمل أن تكون مفيدة لذوي الاختصاص في المباحث النحوية.

(ليس)

أولاً - أصلها (اشتقاقها)، ومعناها

قال الخليل: «ليس: كلمة جحود، معناه: لا أيس، فَطَرِحَتِ الهمزة، وأزْرَقَتِ اللام بالياء، و دليبه: قول العرب: (إِئْتِنِي بِهِ مِنْ حَيْثُ أَيْسَ وَلَيْسَ)، ومعناه: (من حيثُ هو ولا هو).» (الفراهيدي، د.ت: ج ٧، ٣٠٠)

قال ابن هشام: «(ليس) وزنه (فَعَلَّ) بالكسر، ثم التزَمَ تخفيفه، ولم تُقَدَّرْهُ (فَعَلَّ) بالفتح؛ لأنَّه لا يخفَّفُ، ولا (فَعَّلَ) بالضم؛ لأنَّه لم يوجد في يائي العين إلا في (هَيَّوْ)، و سَمِعَ (لُسْتُ) بضم اللام؛ فيكون على هذه اللغة ك(هَيَّوْ)» (ابن هشام، مغنى اللبيب، ١٤٠٦هـ.ق: ج ١، ٢٩٣)

قال المرادي: «فيكون في أصلها لغتان: (فَعَّلَ وَفَعَّلَ)» (المالقي، ١٩٨٥م: ٤٩٤).

وقد استعمل من هذا الأصل: (الأييس) وله معانٍ متعددة و مختلفة هي:

١. الذي لا يبرحُ بيته. ٢. الشجاع البين الذي لا يبالي الحرب. ٣. الحسنُ الخلق
٤. الذي ييازجُ قرنه. ٥. الضعيف الرأي. ٦. البعير الذي يحملُ كلَّ ما حُمِّلَ. ٧. الديوث
الذي لا يغارُ و يُتَهَزَّأُ به (الفراهيدي د.ت: ج ٧، ٢٠٠؛ ابن منظور، د.ت: ج ١٢، ٣٧٥).

و مصدر الأليس: الأليس، يعني: (الأييس) مصدر الفعل (لَيْسَ). و (الأليس) له معنيان:
اللزوم والشدة. و جمع الأليس: الأليس قيل: إبلُ لَيْسَ: ثقَالٌ لا تبرحُ، وإبلُ لَيْسَ على
الحوض: إذا قامت عليه، فلم تبرحه. قال عبدة بن الطيب:

إذا ما حامَ راعيها استحثت
لَعْبَدَةَ مَنتهى الأهواءِ ليسُ
وقال الآخر :

تخالُ نديهم مَرَضَى حياءً
وتلقاهم غداةَ الرّوعِ ليسا
(ابن منظور، د.ت: ج ١٢، ٣٧٤)

ثانياً - أنواع (ليس)

١- (ليس) فعلٌ ناقصٌ جامدٌ من أخوات (كان)، ترفع الاسم، وتنصب الخبر.
أحكامها:

(أ) رفع الاسم ونصب الخبر: والاسم قد يكون معرفة؛ إمّا ضميراً مستتراً نحو: (محمدٌ ليس شاعراً)، أو ضميراً بارزاً نحو: (الطالبان ليسا راسبين)؛ وإمّا اسماً ظاهراً نحو: (ليس خالدٌ مسافراً)، وقد يكون نكرةً، نحو:

كم قد رأيت وليس شيءٌ باقياً
من زائرٍ طرّق الهوى و مزور
(المرادي، ٢٠٠٠م: ١٦٤)

(ب) دخول الباء التأكيدية على الخبر: يجوز أن يدخل على خبر (ليس) بكثرة حرف الجر الزائد (الباء)، بشروطٍ منها: ألا تكون (ليس) أداة استثناء، وألا ينتفض النفي بإلّا، نحو: (أليس الله بكافٍ عبدهً). (سورة الزمر: آية ٣٧)
أو نحو:

ولست بمستبقٍ أخاً لا تلمُّهُ
على شعثٍ أيُّ الرجالِ المهذبُ
(الذبياني، ١٩١١م: ٢٢)

في المثالين السابقين، (الباء): حرف الجر الزائد، و(كافٍ ومستبقٍ): مجروران بحرف الجر الزائد، و علامة جرهما الكسرة و منصوبتان محلاً أو تقديرًا، لأنهما خبرا (ليس) أيضاً، والجار الزائد والمجرور لا يتعلقان بشيء؛ لأنّ هذه الباء أنما زيدت للتأكيد.

(ج) دخول الباء التأكيدية على اسم (ليس) المتأخر: «إذا تقدّم الخير المنفي فتوسط بين الناسخ واسمه جاز إدخال «باء» الجر الزائدة على الاسم المتأخر؛ ففي نحو: (ليس الشجاع متهوراً) يصحّ أن يقال (ليس متهوراً بالشجاع)، و في نحو ما (كان الجود إسرافاً) يصحّ أن يقال: (ما كان إسرافاً بالجود)». (حسن، د.ت: ج ١، ٥٩٢) و يكون هكذا الاسم الواقع في موضع الخبر على قلة، كقراءة بعضهم (ليس البرّ بأن تولّوا وجوهكم) (سورة البقرة: آية ١٧٧) بنصب البرّ. (حسن، د.ت: ج ١، ٥٦٠)

و أمّا إذا قيل لماذا لا يصحّ دخول الباء الزائدة على خبر ليس الاستثنائية؟ فنقول: إذا كانت (ليس) أداة استثناء، أي بمعنى (إلا)، لا يزداد في خبرها (الباء)، لأنّ (ليس) تفيد النفي، والاستثناء ينقض النفي، فيكون المعنى مثبتاً؛ لذلك يمتنع دخول الباء. (المصدر نفسه: ٥٦١ و ٥٦٠)

فائده هذه الباء: «لقد ذهب الكوفيون إلى أنّ فائدة هذه الباء هي تأكيد النفي، وقد ذهب البصريون إلى أنّ هذه الباء تدفع توهم الإثبات لأنّ السامع قد لا يسمع أول الكلام، والأشهر المذهب الأول». (الصبان، ١٣٦٣هـ.ش: ج ١، ٢٥٠) وأمّا إذا انتقض النفي بـ (إلا)، فلا يجوز كذلك زيادة الباء في خبر (ليس)؛ لأنّ بقاء الجر لا تزداد هنا إلا في الخبر المنفي، فإذا قُصِدَ الإثبات بـ (إلا)، لا تزداد الباء في خبرها، فلا نقول: ليس الغني إلا بغنى النفس.

(د) تقديم الخبر على الاسم: اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها؛ «فمنهم من يغلب على (ليس) جانب الحرفية، فيجربها مجرى (ما) النافية، فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها، فلا يقولون: (ليس قائماً زيداً)، ولا (قائماً ليس زيداً)». (ابن يعيش، د.ت: ج ٢، ١١٤) وذهب قومٌ إلى جوازه، وهو مذهب الكوفيين والزجاج وابن السراج و أبي العباس المبرد، نحو قول الشاعر السموأل بن عادياء الغساني:

سَلِي إِنْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فليس سواءً عالمٌ و جهولٌ

(ابن هشام، شرح قطر الندي وبلّ الصدى، ١٣٨٣هـ.ش: ١٣٠)

ونرى أنّ هذا البيت هو دليل على صحّة ماذهب إليه الكوفيون ومن رأى رأيهم .

(هـ) تقديم الخبر على (ليس) والاستدلال على ذلك: ذهب قومٌ إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها، ويقولون: (ناجحاً ليس الكَسيلُ). وهو قول سيبويه، والمتقدمين من البصريين، وجماعةٍ من المتأخرين كالسيرافي وابن برهان وأبي علي، واحتجّوا لذلك بهذه الآية الكريمة: (ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم). (سورة هود: آية ٨) قالوا: (يوم يأتيهم) معمول الخبر الذي هو (مصروفاً) وقد تقدّم على (ليس)، وقالوا: لا يتقدّم المعمول إلا حيث يتقدّم العامل، لأنّ رتبة العامل قبل المعمول؛ فأجازوا تقدّم العامل لتقدم معموله .
(العقيلي الهمداني، ١٣٨١هـ. ش: ج ١، ٢٥٨)

(و) زمان (ليس): «زعم قومٌ من النحويين أنّ (ليس) مخصوصٌ بنفي ما في الحال، والصحيح أنّه ينفي ما في الحال، وما في الماضي، وما في الاستقبال. وقد تنبّه أبو موسى الجزولي إلى ذلك فقال في كتابه المسمّى بالقانون: و(ليس) لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً. قال أبو علي الشلوبين: قال أبو موسى ذلك، وإن كان الأشهر عند النحويين أنّ (ليس) إنّما هي لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال، لأنّ سيبويه حكى: (ليس خلّق الله مثله). ثمّ بيّن الشلوبين أنّ مراد القائلين: إنّ (ليس) لانتفاء الصفة في الحال، أنّ الخبر إذا لم يكن مخصوصاً بزمان (دون زمان)، ونفي بـ (ليس)، فإنّه يحمل نفيها على الحال، كما يحمل الايجاب عليه أيضاً؛ وإن اقترن الخبر بالزمان أو ما يدلّ عليه فهو بحسب المقترن به، موجباً كان أو منفيّاً بـ (ليس).» (ابن مالك، ١٩٩٠م: ج ١، ٣٨٠) وهذا الرأي لسيبويه (الرضي، ١٩٧٨: ج ٤، ١٩٨)

ما نفهمه من النصّ المتقدّم هو أنّ (ليس) كلمةٌ دالّةٌ على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة، نحو: (ليس خلّق الله مثله). إذن فـ (ليس) تنفي الجملة (في الحال) عند الإطلاق، وتنفيها عند التقييد (بزمانٍ على حسبه)؛ فإذا قلت: زيد قائمٌ، ففيه إيجابٌ قيام زيد في الحال، وإذا قلت: ليس زيد قائماً، فقد نفيت هذا المعني في الحال (الآن). ولا تكون (ليس)

لنفي الحال إلا عند الاطلاق؛ أي عند عدم وجود قرينة تدلُّ على أنَّ النفي واقعٌ في الماضي أو المستقبل. فإن وجدت قرينة تدلُّ على أنه واقع في الزمن الماضي أو المستقبل، وجب الأخذ بهما؛ نحو: ليس الغريب مسافراً أمس، أو: ليس سافر الغريب، أو: زرعت الحقول ليس حقلاً...

وجود كلمة (أمس) أو وجود الفعل الماضي بعدها، أو قبلها، دليلٌ على أنَّ النفي للماضي.

أما في نحو: (ليس الغريب مسافراً غداً)، أو قوله تعالى في عذاب الكافرين يوم القيامة: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) (سورة هود: الآية ٨)، أو نحو قول الشاعر حسّان: وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام يذبلُ (حسّان بن ثابت، ٢٠٠٦م: ٢١٤)

فيكون النفي متجهاً للمستقبل؛ لوجود قرينة لفظية في المثال الاول وهي كلمة (غد) الدالة عليه، وفي المثال الثالث (الشعر): لوجود الفعل المضارع بعده، ولوجود قرينة عقلية في المثال الثاني (الآية) وهي: أنَّ يوم القيامة لم يأت حتى الآن. «و قد يكون المراد من ليس نفي الحكم نفياً مجرداً من الزمن، كقول العرب: (ليس للكذوب مروءة، ولا للحسود راحة، ولا لسيء الخلق سؤدد). و قولهم: (ليس مناً من عقّ اباه)» (حسن، د.ت: ج ١، ٥٦٠)

٢- (ليس) أداة استثناء؛

وهي فعلٌ ناقصٌ جامدٌ، واسمها ضميرٌ واجب الاستتار دائماً عائداً على البعض المفهوم من الكلام السابق (المرادي، ٢٠٠١م: ٤٩٥)، و خبرها هو المستثنى، ولا يكون إلا منصوباً؛ وله ثلاث حالات:

(أ) أن يكون فيها اسماً ظاهراً، نحو: (جاء القومُ ليس محمداً)؛ والتقدير: (ليس الجائي محمداً) أو (ليس بعضهم محمداً)، و نحو: (سافر القومُ ليس أباك) أي: (غير أبيك)، أو (ليس بعض المسافرين أباك).

(ب) أن يكون ضميراً متصلاً للمخاطب أو للمتكلم، نحو: (حضر القوم ليسك)، فالكاف في محل نصب، و نحو: (سافر القوم ليسي أو ليسني)، فالياء في محل نصب خبر و مستثنى. قال الشاعر:

عددتُ قومي كعديد الطيسِ قد ذهب القوم الكرامُ ليسي

(حسن، د.ت: ج ٢، ٣٥٨)

(ج) أن يكون ضميراً منفصلاً للمتكلم أو للمخاطب، نحو: (خرج القومُ ليس إياي)، و (جاءني الطلابُ ليس إياك)؛ قال الشاعر:

ليتَ هذا الليلَ شهرٌ لانرى فيه غريبا

ليس إياي وإيها ك ولا نخشى رقيها

(ابن منظور، د.ت: ج ١٢، ٣٧٥)

و المعنى: (ليتَ هذا الليلَ شهرٌ لا نرى فيه غريباً إلا إياي وإياك) أي (نرى غريبين فقط هما: أنا و أنت).

٣- كون (ليس) حرف عطف مثل (لا) وفقاً لمذهب الكوفيين؛ نحو قولك:

(جاء محمداً ليس خالدٌ)، والتقدير: (جاء محمداً لا خالدٌ)، و نحو قول الشاعر نفيل بن

حبيب:

أينَ المَفرُّ والإلهُ الطالبُ والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ

(المرادي، ٢٠٠١م: ٤٩٨)

والتقدير: (الأشرمُ المغلوبُ لا الغالبُ)

قال المرادي بعد ذكر البيت السابق: « ولم يثبت كونها عاطفةً عند البصريين، ويوجه هذا البيت على مذهب البصريين بأن يجعل (الغالب) اسم (ليس)، و يجعل خبرها ضميراً متصلاً عائداً على (الأشرم)، ثم حُذِفَ لاتصاله؛ كما تقول: (الصديقُ كأنه زيدٌ)، ثم حُذِفَ الهاء تخفيفاً. » (المصدر نفسه)

و قال الهروي: «و تكون (ليس) نَسَقاً على مذهب الكوفيين بمنزلة (لا)، تقول: (جاءني زيدٌ ليس عمرو)، تريد: (لا عمرو)، و (اضرب زيداً ليس عمراً). قال لبيد: وإذا جُوزيتَ قرضاً فاجزه إنما يجزي الفتى ليس الجمل يريد: (لا الجمل)، هكذا رواه الكوفيون. و رواه البصريون: وإذا جُوزيتَ قرضاً فاجزه إنما يجزي الفتى غير الجمل وقال بعضهم تبعاً لسببويه: معناه (ليس الجملُ يجزي)، فحذف الفعلُ (الهروي، ١٩٧١م: ٢٠٥) ذكر النحويون لكلمة (الجمل) على رواية الكوفيين ثلاثة أوجه إعرابية هي: الأول: أن (ليس) حرف عطف، و (الجمل) مرفوع عطفاً على (الفتى)، والتقدير: (إنما يجزي الفتى لا الجمل البهيمه).

الثاني: أن (ليس) فعل ناقص من أخوات (كان)، و (الجمل) اسمه مرفوع، وخبره محذوف، تقديره: (جازياً) أو (يجزي).

الثالث: أن (ليس) فعل ناقص من أخوات (كان)، و (الجمل) خبره، واسمه ضمير اسم الفاعل المستتر في (ليس)، والمفهوم من (يجزي) أي (ليس الجازي الجمل). (البغدادي، ١٣٤٧م: ج ٤، ٦٩).

وقال جرير:

ترى أثراً برُكبتها مضيئاً من التبراكِ ليس من الصلاةِ

يريد: (لا من الصلاة). (الهروي، ١٩٧١م: ٢٠٥)

٤- كون (ليس) حرف نفي بمعنى (ما)؛ «ويبطل عملها إذا دخلت (إلا) على الخبر .
كقولك: (ليس زيدٌ إلا قائمٌ)، كما تقول: (ما زيدٌ إلا قائمٌ).

وحكى عنهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع على معنى (ما الطيبُ إلا المسكُ)،
وحكى عنهم: (ليس خلقَ اللهُ مثلهُ)، ومعناه: (ما خلق اللهُ مثلهُ)؛ لأنه (ليس) لا بدَّ لها من
اسم، و(خَلَقَ) فعلٌ، ولا يكون اسمٌ (ليس). وقد يجوز أن تضر لـ (ليس) ها هنا اسماً
بمعني (الأمر)، كأنك قلت: (ليس الأمرُ خلقَ اللهُ مثلهُ)، كما تقول: (كان يقومُ زيدٌ)، تريد:
(كان الأمرُ يقومُ زيدٌ)؛ لأنَّ الفعل لا يلي الفعل. «(نفس المصدر: ٢٠٥-٢٠٤)

٥- كون (ليس) فعلاً تاماً متصرفاً يدلُّ على الإيجاب لا على النفي .

هذا النوع لم نجده في الكتب النحوية التي اطلعنا عليها، وقد أضفناه مستندياً في ذلك
بما ورد في المصدرين الهاميين اللغويين التاليين:

الأول: كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو الحجة الثابت في اللغة والنحو
والعروض، حيثُ قال: «(وقد ليسَ يليسُ)» (الفراهيدي، د.ت: ج ٧، ٣٠٠). فذكر الماضي
والمضارع، وهذا يدلُّ على التصرف.

الثاني: كتاب لسان العرب لابن منظور، وهو لغوي معروف، حيثُ قال: « ويقال:
(تَلايسَ الرجلُ): إذا كان حَمُولاً حَسَنَ الخُلُقِ، و(تَلايسَتُ عن كذا وكذا) أي: غَمَّضَتْ
عنه» (ابن منظور، د.ت: ج ١٢، ٣٧٤).

وهذا دليلٌ آخر على كون هذا الفعل تاماً متصرفاً؛ لأنه استعمل في بعض أبواب المزيد .
حكم جملة (ليس) الاستثنائية مع اسمها وخبرها: إذا استعملت (ليس) أداة استثناء،
يجب أن يكون الاستثناء تاماً متصلاً موجباً أو غير موجبٍ، فلا تصلح للاستثناء المنقطع و
لا المفرَّغ، فلا بدَّ من الجمع بين أمرين التام والإتصال؛ وتعرب (ليس) مع اسمها وخبرها في
محل النصب حال أو جملة استثنائية لا محل لها من الإعراب. ففي مثل هذه الجملة (قام
القوم ليس علياً)؛ ليس: فعل ناقص (أداة استثناء)، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره

(بعضهم)، وتقدير الكلام: (ليس بعضهم علياً)، أو (ليس القائمُ علياً)، وعلياً: خبر ليس (مستثنى) ومنصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة (ليس علياً)، في محل نصبٍ حال، أو استينافية لا محل لها من الاعراب. (حسن، د.ت: ج ٢، ص ٣٥٤)

وقوع جملة (ليس) صفة:

« قال سيبويه: وقد تكون (ليس) صفةً، وهو قولُ الخليل؛ وذلك قولك: (ما أتاني أحدٌ ليسَ زيداً)، إذا جعلتَ (ليسَ) ... بمنزلةِ قولك: ما أتاني أحدٌ لا يقولُ ذاك، إذا كان (لا يقول) في موضع قائل ذاك. ويدلُّك على أنه صفةٌ أن بعضهم يقول: ما أتتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةً، وما أتتني امرأةٌ ليستَ فلانةً.

فلو لم يجعلوا ليس صفةً، لم يؤنثوا لأنَّ الذي لا يجيء صفةً فيه إضمارٌ مذكرٌ، ألا تراهم يقولون أتتني لا يكون فلانةً وليس فلانةً، يريدُ ليس بعضهنَّ فلانةً؛ فالبعضُ مذكرٌ».

(الشتري، ١٩٩٠: ج ١، ٤٤٢)

فعلى قول الخليل قد تقع (ليس) صفةً، ومما يدلُّ عليه على رأي سيبويه؛ إلحاق (ليس) ما يلحق الأفعال المتصرفّة، عند الوصف، من ضمير مرفوع، نحو: أتاني القوم ليسوا أخوتك، أو من علامة تأنيثٍ إن كان الموصوفُ مؤنثاً، نحو: أتتني امرأةٌ ليستَ فلانةً.

و جاء في التسهيل أنه لا يكون الموصوف هنا إلا نكرة أو معرفاً تعريف الجنس لا تعريف العهد، كما رأينا في الأمثال السابقة. فاذا وقعت (ليس) صفةً، يجب أن يكون موصوفها نكرةً أو معرفةً بالألف الجنسية، وذلك إذا قلت: ما جاءني أحدٌ ليس علياً؛ فـ(ليس)، صفةٌ لـ(أحد)، والأحدُ نكرةٌ؛ أو نحو: أتاني القومُ ليسوا إخوتك، فـ(ليسوا)، صفةٌ (للقوم)، والقوم معرفاً بالألف واللام الجنسية، لذلك فهو معرفةٌ لفظاً نكرةٌ معنىً. (ابن

مالك، ١٩٩٠م: ج ٢، ٣)

علة اختلاف العلماء في حقيقة (ليس):

لقد حاول المالقي أن يجد علة لاختلاف العلماء في حقيقة (ليس)، وأن يبين كيفية الحل، لذلك قال: «اعلم أنّ (ليس) ليست محضة في الحرفية، ولا محضة في الفعلية، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه، وأبي علي الفارسي؛ فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف. والموجب للخلاف بينهما فيها النظر إلى حدّها، فتكون حرفاً إذ هي لفظٌ يدلُّ على معنى في غيره لا غير، كـ(من، وإلى، ولا، وما) وشبهها، أو النظر إلى اتصالها بتاء التانيث والضمير المرفوع، والإستتار والرفع والنصب، فتقول: ليست هندُ قائمةً، والزيدون ليسوا قائمين، وزيد ليس قائماً، كما تقول: كانت هندُ قائمةً، والزيدون كانوا قائمين، وكان زيد قائماً، وهذه خواص الأفعال، لا الحروف، فتكون فعلاً، وكل واحد منهما إذا وقف على نظر الآخر تحصّلت الموافقة بينهما، وانتفى الخلاف بينهما... فالذي ينبغي أن يقال فيها إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنها حرف لا غير، كـ(ما) النافية، كقول الشاعر:

تهدي كتائبَ خضراً ليس يعصمها
الا ابتدارُ إلى موتٍ بالجمامِ

فهذا لا منازعة في الحرفية في (ليس) فيه، إذا لخاصية من خواص الأفعال فيها، وإذا وُجدت بشيء من خواص الأفعال التي ذكرناها قبل، قيل: إنها فعلٌ لوجود خواص الأفعال فيها، وهذا أيضاً لا تنازع فيه. (المالقي، ١٩٨٥م: ٤٠٣-٤٠٤)

(لايكون)

أنواعها:

١- (لايكون) فعلٌ متصرفٌ من الأفعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر.

والاسم قد يكون معرفةً؛ ضميراً مستتراً، نحو: (الباطل لا يكون باقياً)، أو ضميراً بارزاً، نحو: (الطالبان لا يكونان حاضرين في الصف)؛ وقد يكون نكرةً، نحو: (لا يكون أحدٌ في البيت).

٢- (لا يكون) أداة استثناء؛ وهي فعل ناقصٌ جامدٌ.

وتستعمل أداة استثناء بشرطين: أولاً: وجود (لا) النافية قبلها دون غيرها من أدوات النفي؛ فلو نفيت بـ(ما)، أو (لم)، و(لما)، أو (لن)... فليست من الاستثناء. ثانياً: أن تكون مضارعاً غائباً، نحو: (نجح الطلابُ لا يكونُ خالداً). أما اسمها فضمير مستتر وجوباً دائماً عائداً على البعض المفهوم من الكلام السابق، (المرادي، ٢٠٠١م: ٤٩٥)، وخبرها هو المستثنى منصوباً وجوباً. والخبر إما اسمٌ ظاهر نحو: (قام القومُ لا يكون خالداً)، والتقدير (ليس القائم خالداً)، أو (لا يكون بعضهم خالداً)، ونحو (حضر المعلمون لا يكون أخيك) أي: (غير أخيك)، أو (لا يكون بعضُ الحاضرين أخاك)؛ وإمّا أن يكون ضميراً منفصلاً، نحو (خرج الناس لا يكون إياه).

حكم جملة (لا يكون) الاستثنائية مع اسمها وخبرها:

إذا استعملت (لا يكون) أداة استثناء، يجب أن يكون الاستثناء تاماً متصلاً موجباً كان أو غير موجبٍ، فلا تصلح للاستثناء المنقطع ولا المفرغ وجملة (لا يكون) مع اسمها وخبرها في محل نصب، حال أو استينافية، لا محل لها من الإعراب. ففي مثل هذه الجملة (جاء المسافرون لا يكون خالداً)؛ (لا يكون) فعل ناقص، (أداة استثناء)، واسمها ضمير مستتر فيها وجوباً، تقديره: (هو)، وتقدير الكلام: لا يكون هو خالداً، أو (لا يكون الجائي خالداً)، و(خالداً): خبر ليس (مستثنى) ومنصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة (لا يكون خالداً)، في محل نصب حال، أو استينافية لا محل لها من الإعراب.

وقوع جملة (لايكون) صفةً:

قلنا: إنَّ (لايكون) قد تقع أداة استثناء و«القياس فيه أَلَّا يشتمل ضميراً يطابق ماتقدّم، لأنَّ الاستثناء مقدّر الاستئناف؛ أي لأنَّ المرفوع بـ(لايكون) لا يقدر إلا بعضاً مضافاً إلى ضمير المستثنى منه، فلذلك لا يختلف اللفظ به، فيقال: (جاءني القوم لايكون زيدياً)، أو (مررت بالنساء لايكون فلانةً)، والتقدير: (لايكون بعضهم زيدياً)، و(لايكون بعضهم فلانةً). لكن إذا جعلت (لايكون) وصفاً لما قبلها، ألحقتها ما يلحق الأفعال المتصرفة، من ضمير يطابق الموصوف، أو من علامة تأنيثٍ إن كان مؤنثاً؛ نحو: (ما جاءتني امرأةٌ لاتكون فلانةً)». (ابن مالك، ١٩٩٠م: ج ٢، ٣١١)

إذا استعملت (لايكون) أداة استثناء، فإنَّ اسمها لايكون إلَّا مستتراً وجوباً تقديره البعض المفهوم من الجملة، فحينئذٍ لا يختلف اللفظ به مع تغيير المستثنى منه، وهو مفرد مذكر فقط. ولكن إذا جعلت وصفاً ألحق بها ما يلحق الأفعال المتصرفة، وتعامل معاملة الصفة مع الموصوف. جاء في النحو الوافي: «قد يوصف بـ(ليس ولايكون) حيث يصح الاستثناء؛ بأن يكون - أي المستثنى منه - نكرة منفية. وقال ابن مالك: أو معرفاً بلام الجنس. نحو: (ما جاءني أحدٌ ليس علياً)، (وما جاءني رجلٌ لايكون بشراً). و(جاءني القوم ليسوا إخوتك). قال أبوحيان: ولا أعلم في ذلك خلافاً، إلَّا أنَّ المنقول هو اختصاصه بالنكرة، دون المعرف بلام الجنس.» (حسن، ج ٢، ص ٣٥٨)

فتقع (لايكون) صفةً، حيث يصح الاستثناء، أي بشرط أن يكون المستثنى منه نكرة منفية، أو معرفة بلام الجنس، (على رأي ابن مالك). فلا يجوز (أتتني امرأةٌ لاتكون فلانةً)، إذ لا يصح الاستثناء، لأنَّ النكرة الموثقة ليست منفيةً، والوصف بـ«لايكون» مختص بالنكرة المنفية أو المعرف بلام الجنس، فجملة (لاتكون) هنا ليست صفة بل في موضع نصب على أنها حال.

النتيجة

لقد تمخضت هذه المقالة عن دراسة عميقة استوعبت جميع الاستعمالات المختلفة لـ(ليس) و(لايكون)، حيث ظهر أنّ (لايكون) على نوعين: إما فعلاً متصرفاً لا يدلّ على الاستثناء، وإما أداة استثناء، والفعل جامد، خبره المستثنى؛ وأنّ (ليس) على خمسة أنواع: فقد تكون فعلاً تاماً متصرفاً موجباً، أو فعلاً ناقصاً فتأخذ اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً، أو أداة استثناء مع الاحتفاظ بفعاليتها، ويكون الخبر هو المستثنى، أو حرف عطف معناه النفي، أو حرف نفي بمعنى (ما). وبذلك بان الدور الوظيفي الذي يلعبه كلٌّ من (ليس) و(لايكون).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ابن ثابت، حسان، الديوان، تحقيق: عبدالله سنده، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٦م.
- ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المفتون، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م.
- ابن منظور، لسان العرب، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب محمد الصادق العبيدي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ابن هشام، جمال الدين، معني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: الدكتور مازن مبارك ومحمد علي حمدالله، الطبعة الخامسة، نشر مكتبة سيدالشهداء. ١٤٠٦هـ.
- _____، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تصنيف وتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية العشرة. منشورات مكتبة الرضوي، ١٣٨٣هـ. ش.
- ابن يعيش، شرح المفصل، الطبعة الأولى، نشر ناصر خسرو، تهران، د.ت.
- البغدادي، عبدالقادر، خزانة الأدب ولبّ لسان العرب، مطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٣٤٧هـ. ق.
- حسن، عباس، النحو الوافي، دارالمعارف، القاهرة، د.ت.
- الذبياني، النابعة، الديوان، مطبعة الهلال بالفجالة، مصر، ١٩١١م.

- الشريف الرضي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، الطبعة الأولى، جامعة قاريونس، كلية اللغة العربية، ١٩٧٨م.
- الشتنمري، يوسف بن سليمان، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، مطبوع ضمن كتاب سيبويه، الطبعة الثالثة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- الصّبّان، محمد بن علي، حاشية الصبان علي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، منشورات الرضي ومنشورات الزاهدي. قم، ١٣٦٣هـ. ش.
- العقيلي الهمداني المصري، بهاء الدين، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الاولى، نشر استقلال، ١٣٨١م.
- الفراهيدي، عبدالرحمن الخليل بن أحمد، العين، الطبعة الاولى، دارالهجرة، قم، د.ت.
- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- المرادي، الحسن بن قاسم، الجني الداني في شرح حروف المعاني، الطبعة الثانية، المكتبة العربية، حلب، ٢٠٠١م.
- الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوح، دمشق، ١٩٧١م.

